الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

محـــضر اجتـــماع
لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

- **تاريخ الاجتماع: الخميس 30 ماي 2024**
- **جدول الأعمال:**
  - **الاستماع إلى مُمثّلين عن الديوان الوطني للحماية المدنية والمرصد الوطني للسلامة المرورية في إطار اطلاعها على المجهودات الوطنية المبذولة للاستعداد للموسم الصيفي 2024،**
  - **مواصلة النظر في مشروع القانون 2024/29 المتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية واتمامها.**
- **الحضور:**
  - **الحاضرون: 05**
  - **المعتذرون:05**
  - **الغائـبون: لا أحد**
  - **الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: لا أحد**

□

- **افتتاح الجلسة: 10.05 دق** **رفـــع الجلسة: 14.00 دق**

I-مُـــداولات اللّجنة:

عَقدت لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح يوم الخميس 30 ماي 2024 جلسة خصصت الجزأ الأول منها للاستماع إلى مُمثّلين عن الديوان الوطني للحماية المدنية والمرصد الوطني للسلامة المرورية في إطار اطلاعها على المجهودات الوطنية المبذولة للاستعداد للموسم

الصيفي2024، فيما خصّص الجزء الثاني من جدول الاعمال لمواصلة النظر في مشروع القانون 2024/29 المتعلق بتنقيح بعض احكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية واتمامها.

وفي مُستهلّ الاجتماع، رحّب رئيس اللجنة بالإطارات السامية الحاضرة عن كلا المؤسستين مبيّنا انّ الهدف من برمجة هذه الجلسة هو الإلمام بالأنشطة والبرامج التي وضعتها وزارة الداخلية للموسم الصيفي الحالي والتّعرف على أهم الاستراتيجيات الموضوعة في إطار برنامج العطلة الآمنة وحماية الصابة الفلاحية والثروة الغابية وغير ذلك، إضافة لمشاريع التعاون المدرجة في هذا المجال مع عدد من الوزارات الأخرى.

وإثر ذلك، تناول الكلمة السادة ممثلو الديوان الوطني للحماية المدنية مؤكّدين بداية انّ الاستعدادات لتأمين الموسم الصيفي قد انطلقت منذ شهر مارس وذلك على أساس محورين رئيسيين يتمثل الأول في ملف الحرائق الغابية نظرا لما شهدته بلادنا من عديد الحرائق بمناطق متفرقة كطبرقة وملولة والتي أدّت لخسارة ما يزيد عـن 1400 هكتار مما تسبّب في مخاطر أخرى مثل انجراف التربة، مع التأكيد وأنّ خُطـّة العمل المبرمجة يتم وضعها بمنهجية تشاركية مع كل الأطراف المتداخلة من وزارتي الفلاحة والتجهيز وغيرهما، حيث انعقدت لهذا الغرض في شهر أفريل الفارط عدة جلسات عمل بمقر الديوان الوطني للحماية المدنية ضمّت ممثلي الوظيفة التنفيذية المشار لهم آنفا إضافة لممثلي وزارة الداخلية من القوات النشيطة نظرا لكون الموضوع يتعلق بالامن القومي خاصة بعد ملاحظة انتشار الحرائق في عدد من الجهات في نفس التوقيت كما بيّنوا أنه قد تم تركيز لجنة لمعاينة تنفيذ القرارات المنبثقة عن هذه الجلسات.

وقد وفّرت الحماية المدنية لتنفيذ استراتيجيتها للموسم الصيفي الحالي 270 متطوعا خلال هذه السنة إضافة لمتطوعي السنة الفارطة المقدّر بـ 178 وقد تم العمل على تحفيزهم عبر تمتيعهم بمنحة مالية.

أما على المستوى الوقائي، فقد أبرز ممثّلو الديوان الوطني للحماية المدنية أنه قد تمّ تكثيف الحملات التحسيسية والزيارات الميدانية لفائدة الفلاحين ومتساكني المناطق الغابية والواحات، كما يتم التفقد المنتظم للآلات الفلاحية ومطالبة أصحابها بصيانتها إضافة لتعيين دوريات مشتركة بين الحماية المدنية والحرس الوطني وإدارة الغابات خصوصا قرب المنتزهات الغابية والمصبات العشوائية للفضلات والتجمعات السكنية المتاخمة للغابات مع برمجة دورات تكوينية لفائدة المتطوعين قصد تاهيلهم لتدعيم وحدات الحماية المدنية في المناطق الغابية.

وفي مجال التدخّل العملياتي، تمّ التأكيد على أنّه قد وقع تحيين المخطّط الجهوي لتفادي الكوارث ومجابهتها مع القيام بعمليات بيضاء مُشتركة لتقييمه إضافة لتدعيم وحدات الإطفاء بالوسائل والأفراد للعمل خلال الموسم الصيفي الحالي.

وتهدف جميع هذه الإجراءات المتخذة لضمان القدرة على رصد الحرائق الغابية والتوقي منها وذلك باستعمال التقنيات الحديثة والأساليب العلمية في إطار الشراكة مع القطاع الخاص تشجيعا على البحث والتطوير.

أما على مستوى التعاون الدولي، فبيّن المتدخلون أنه قد تم تشكيل لجنة تقنية مشتركة مع الجانب الجزائري لتفعيل اتفاقية التعاون في مجال الحماية المدنية والنظر في إحداث مراكز حدودية للتنسيق العملياتي مع إرساء منظومة رصد مبكّر تغطي المناطق الحدودية بين الجانبين.

أما بخصوص المحور الثاني لخطة الاستعداد للموسم الصيفي الحالي، فهو يتعلق بحماية وحراسة الشواطئ، حيث بيّن ممثلو الحماية المدنية إدراج 70 شاطئا ضمن برنامج النجدة بالشواطئ وسيقع تأمينها للحد من مخاطر الغرق وحوادث الشواطئ وذلك عبر إحداث 276 نقطة حراسة بالشواطئ وتعيين 152 عون إشراف تابعين للحماية المدنية لحراسة الشواطئ والإشراف على السباحين المنقذين مع طلب إنتداب 2290 سباحا منقذا خلال صائفة 2024 على حساب الإعتمادات المالية المخصصة في الغرض من طرف المجالس البلدية مع التشديد في هذا الإطار

على ضرورة تنقيح مجلة الجماعات المحلية لإدراج تفقات الإنقاذ بالشواطئ ضمن الاختصاصات الضبطية للمكلف بتسيير شؤون البلدية.

وفي جانب آخر، أكّد المتدخلون أنّــه قد تمّ إقرار خطة شاملة لمحور النجدة بالطرقات وذلك عبر تركيز مراكز متقدمة للنجدة والإسعاف بالطرقات وخاصة بالنقاط السوداء للتدخل لإسعاف ونجدة المصابين بالطرقات ونقلهم للوحـدات الإستشفائية مع إحداث نقاط نجدة وإسعاف إضافية أيام السبت والأحد والعطل الرسمية.

وإثر ذلك، تدخّل السّادة ممثلو المرصد الوطني للسلامة المرورية حيث تمّ بداية تقديم اختصاصات هذا الهيكل التي تتمثل أساسا في رصد واقع سلامة المرور وجمع المعلومات والمعطيات المتعلقة به وطنيا ودوليا وتحليلها وتوثيقها وإرساء بنوك أو قواعد معلومات في الغرض وإصدار منشورات دورية وظرفية تهمّ مجال السلامة المرورية وتصوّر البرامج والسياسات الهادفة للنهوض بسلامة المرور واقتراح الإجراءات الوقائية الملائمة وتطوير إستراتيجيات الاتصال والتحسيس، إضافة لمهام ظرفية أخرى.

وبيّن المتدخلون أنــه قد تم الشروع في صياغة استراتيجية وطنية متعددة القطاعات للسلامة المرورية منذ جويلية 2023، وذلك بالتعاون مع خبراء وطنيين ودوليين، ويسهر على ضبط الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها وتقييم أعمالها لجنة قيادة ممثلة لكل الوزارات المعنية.

وقد وقع المصادقة على الإستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات للسلامة المرورية آخر سنة 2023 وتم تحديد مارس 2024 للشروع في البدء بتنفيذها.

وفي جَانب مُتصل، شدّد المُتدخلون على أهمّية نشر المعلومة المرورية وتَوفيرها للعموم ولكل طالبيها وهو ما تمّ التركيز عليه صلب موقع واب المرصد الذي يُوفّر إحصائيات دقيقة وإرشادات عملية ومواد توعية حول السلامة المرورية.

كما قدّموا رؤية المؤسسة المتمحورة حول ضمان سلامة الجميع مع فكرة حول الأنشطة التوعوية المنجزة وتركيز برامج السلامة المرورية بمؤسسات الطفولة والتربية، وطرحوا عدة إشكاليات ونقائص تؤثر على تحقيق الأهداف المرسومة سواء على المستوى التشريعي أو الواقعي أو السلوكي مُقدّمين عدة اقتراحات لتلافي ذلك مثل ضرورة العمل على مراجعة مجلة الطرقات وعلى خلق جمعيات لخدمة السلامة المرورية يتم تكوينهم بالمعتمديات من قبل المرصد الوطني للسلامة المرورية والدعوة لإنشاء شَركات نقل العاملات الفلاحيات حسب مقاييس السلامة المرورية وذلك بالشراكة بين القطاعين العام والخاص مع تعميم إجبارية رخص سياقة الدراجات النارية وتأمينها نظرا لتسبّبها في نسبة هامة من الحوادث المرورية.

وفي تفاعلاتهم مع جملة المعطيات والتوضيحات المقدّمة، ثمّن أعضاء اللجنة الحاضرون دور كل من الديوان الوطني للحماية المدنية والمرصد الوطني للسلامة المرورية في تأمين سلامة المواطنين والمحافظة على المكتسبات والثروات الوطنية كل في مجال نشاطه، كما تساءلوا حول البرامج المستقبلية لكل من المؤسستين المستمع لهما ومدى وجود تنسيق بين مختلف الهياكل المتداخلة وكيفية تلافي بعض العوائق المهدّدة لسلامة الطريق مثل الدراجات النارية التي لا تخضع للتسجيل والمصادقة وضرورة تكثيف الدورات التدريبية والتحسيسية والتشجيع على ثقافة التطوع.

وفي مرحلة موالية، انتقلت اللّجنة بعد ذلك للنقطة الثانية من جدول أعمالها المتعلقة بمواصلة النظر في مشروع القانون عدد 2024/29 المتعلّق بتنقيح بعض أحكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية واتمامها، حيث اطّلع أعضاؤها على الرأي الوارد عليها من لجنة التشريع العام بخصوصه عملا بالتوصية الصادرة عن مكتب المجلس وطبقا لطلب اللّجنة في الغرض، ثم تمّت تلاوة نصّ المشروع في صيغته المعروضة على اللجنة لتتمّ المصادقة عليه بإجماع أعضاءها الحاضرين مع إقرار مواصلة الأعمال المتعلقة بنصّ المشروع المعني في جلسة قادمة لإستكمال التقرير الخاص به وعرضه على الجلسة العامة للمجلس.

II–قرار اللّجنة:

- عقد جلسة يوم الثُّلاثاء 04 جوان 2024 لمواصلة النظر في مشروع القانون عدد 2024/29 المتعلّق بتنقيح بعض أحكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية واتمامها وإعداد اللجنة تقرير بشأنه.

رئيس اللجنة	مُقرّر اللجنة
عَادل ضيّاف	ثَابت العَابد